

The Effect of the Determinants of Islamic and Commercial Banks' performance in Jordan on Return on Equity (ROE)

An Empirical study of the period (2001–2014)

DR Marwan Mohammad Abu Hamour

Amman uni- Jordan

www.hamoomarwan@yahoo.com

Received 11/12/2016

Accepted 7/6/2017

Absrract:

This study aimed to test conventional and Islamic banks in Jordan performance parameters using a scale of return on equity during the period (2001- 2014) and included a sample study of Islamic Banks and the Jordan Islamic Bank for Investment and Finance, Arab Bank for International Islamic and commercial banks are the Jordan Ahli Bank, the Housing Bank for Trade and Finance.

The Islamic and commercial banks of Jordan during the period (2001–2014), through statistical analysis using multiple regression model through indicators, has been included independent variables for this study (liquidity ratio, the proportion of solvency, the proportion of credit facilities, volume, market share rate, the inflation rate, the type of the bank, and the dependent variable is the return on commercial property for Islamic banks.

The results of the study found that the percentage of liquidity and market share have a negative impact on the Jordanian banks in the performance index (ROE). While the ratio of loans and the size of the bank and inflation has positive impact on the Jordanian banks in the performance index (ROE), and there is no solvency ratio for any impact on the Jordanian banks in the performance of the index.

The impact on the type of bank is positive and important on the Jordanian banks in the performance of the index in the sense that Islamic banks perform better than conventional banks in Jordan.

This study recommends that the Islamic banks to expand market shares and increase the number of its customers to be able to withstand the competitors from traditional banks. It can be based Islamic banks in this regard by providing products and solutions that Islamic banking is more flexible and fit the customers so that they are more efficient alternative to traditional banking services.

Opening words: return on equity, liquidity ratio Solvency . Credit facilities, bank type, and inflation .

أثر محدّدات أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن على معدل العائد على الملكية (ROE)

دراسة تطبيقية خلال الفترة (2001 - 2014)

الدكتور مروان محمد عايد أبو حمور

جامعة عمان العربية - الأردن

www.hamoomarwan@yahoo.com

تاريخ قبول البحث 2017/6/7

تاريخ استلام البحث 2016/12/11

المُلخَص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر محدّدات أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن، باستخدام مقياس العائد على الملكية خلال الفترة (2001-2014)، وشملت عينة الدراسة للمصارف الإسلامية على: البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والبنك العربي الإسلامي الدولي، والبنوك التقليدية على: البنك الأهلي الأردني، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل.

اعتمدت عينة الدراسة على بيانات نصف سنوية، للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية خلال الفترة (2001-2014)، وذلك من خلال التحليل الإحصائي باستخدام أنموذج الانحدار المتعدد عن طريق المؤشرات، وقد تضمنت المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة: نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية، نسبة التسهيلات الائتمانية، الحجم، معدل الحصّة السوقية، معدل التضخم، نوع المصرف، أما المتغير التابع فهو العائد على الملكية للبنوك الإسلامية والتقليدية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنّ نسبة السيولة، والحصّة السوقية، لهما أثر سالب على مؤشر أداء المصارف الأردنية (ROE). بينما كان لنسبة القروض، وحجم المصرف، والتضخم أثر موجب على مؤشر أداء المصارف الأردنية (ROE)، ولا يوجد لنسبة الملاءة المالية أي أثر على مؤشر أداء المصارف الأردنية. وكان لنوع المصرف أثر موجب ومهم على مؤشر أداء المصارف الأردنية، بمعنى أنّ المصارف الإسلامية أفضل أداءً من المصارف التقليدية في الأردن.

وقد أوصت الدراسة بأن تقوم المصارف الإسلامية على توسيع حصصها السوقية، وزيادة عدد عملائها؛ لتتمكن من الصمود في وجه منافسيها من المصارف التقليدية. ويمكن أن تقوم المصارف الإسلامية في هذا الصدد بتوفير منتجات وحلول مصرفية إسلامية أكثر مرونة، تتناسب العملاء بشكل أكبر، بحيث تكون بديلاً كفواً للخدمات المصرفية التقليدية.

الكلمات الافتتاحية: العائد على الملكية، نسبة السيولة، الملاءة المالية، التسهيلات الائتمانية، نوع المصرف، التضخم.

المقدمة:

تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽¹⁾، ووضع الإسلام شروطاً تقيد ملكية المال، وكسبه، ووسائل صرفه، لمصلحة المجتمع، بينما أعطت المفاهيم الرأسمالية الحرية الكاملة لكسب المال، وتنميته، والتصرف به، طبقاً لقوانين الدولة الوضعية. ومن الأسباب التي دعت للقيام بهذه الدراسة، على الرغم من تعدد الدراسات التي اختصت بموضوع الدراسة نفسه، هو التساؤل المتمثل في مدى وجود اختلاف في الأداء بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث يؤمل أن تفيد من هذه الدراسة المصارف بنحو عام؛ من أجل تعزيز التنافس العادل في جذب ودائع الاستثمار، إضافة إلى استفادة المستثمرين والمودعين. ولقد أشارت العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Moussu and Petit-Romec, 2014)⁽²¹⁾، إلى أنّ العائد على حقوق الملكية يُعدّ مقياساً محورياً لأداء البنوك، وأنّ معظم البنوك في جميع أنحاء العالم تستخدم العائد على حقوق الملكية، كمقياس رئيس للربحية. كما أشارت دراسة (Almazari, 2012)⁽¹²⁾، إلى أنّ العائد على حقوق الملكية يبيّن

يُعدّ موضوع المصرف الإسلامي، والمصرف التقليدي (دراسة مقارنة)، من الموضوعات الشائكة كثيرة التفرعات، كما أنّه شديد الأهمية بالنسبة للمسلمين بصفة عامّة سواء بصفة فردية أو جماعية. وقد قامت المصارف الإسلامية في الأساس؛ لتكوين أوعية اقتصادية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاء، وبهذا تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في سوق التمويل.

وتختلف قواعد الشريعة الإسلامية الاقتصادية عن المفاهيم الرأسمالية؛ إذ تُعدّ الشريعة الإسلامية المال عقيماً، لا ينتج إلا بعد مزجه بالعمل، فليس له قيمة في حد ذاته. فهي لا تعترف بمبدأ سعر الفائدة الثابت سواء على الإيداع أو التمويل، بينما تُعدّ المفاهيم الرأسمالية النقد سلعة يتم إقراضها بفائدة، أي بزيادة على أصلها (تأجير النقد) لتحقيق الإرباح، وقد حرم الإسلام الربا في حين أباحته المفاهيم الرأسمالية، قال

وبشكل عام ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة بين كلّ من المتغيّرات المستقلة، والتي تشمل: نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية، نسبة التسهيلات الائتمانية، الحجم، معدّل الحصّة السوقية، معدّل التّضخّم من ناحية، وعلى الأداء باستخدام مقياس العائد على الملكية للمصارف التقليدية والإسلامية من ناحية أخرى.
2. هل توجد هنالك فروقات في تأثير المتغيّرات المستقلة على الأداء، باستخدام مقياس العائد على الملكية للمصارف التقليدية والإسلامية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التّعرف إلى العلاقة بين كلّ من المتغيّرات المستقلة، وتشمل: نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية، نسبة التسهيلات الائتمانية، الحجم، معدّل الحصّة السوقية، معدّل التّضخّم من ناحية، وعلى الأداء المالي باستخدام مقياس العائد على الملكية للمصارف التقليدية والإسلامية من ناحية أخرى.

فرضيات الدراسة:

– الفرضيات الخاصة بالمصارف الأردنية (التقليدية والإسلامية):

- H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، لنسبة السيولة على العائد على الملكية، في البنوك الأردنية.
- H0.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، لنسبة الملاءة المالية على العائد على الملكية، في البنوك الأردنية.
- H0.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، لنسبة التسهيلات الائتمانية على العائد على الملكية، في البنوك الأردنية.
- H0.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، لحجم المصرف على العائد على الملكية، في البنوك الأردنية.
- H0.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، للحصّة السوقية للمصرف على العائد على الملكية، في البنوك الأردنية.
- H0.6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، لمعدّل التّضخّم على العائد على الملكية، في البنوك الأردنية.
- H0.7: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بين مؤشّرات أداء المصارف التقليدية الأردنية، وبين مؤشّرات أداء المصارف الإسلامية الأردنية.

منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة وعيّنتها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان، أمّا عيّنة الدراسة فقد اقتصر على المصارف الإسلامية، ممثلة: بالبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والبنك العربي الإسلامي الدولي. والمصارف التقليدية، ممثلة: ببنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك الأهلي الأردني. وقد تمّ تحديد عيّنة الدراسة للمصارف الإسلامية واختيارها خلال الفترة الزمنية (2001-2014)؛ لتضمّ مصرفين فقط؛

مقدار الأرباح التي يحقّقها البنك، مقارنة بحقوق الملكية المستثمرة فيه، ويعكس قدرة البنك على توفير الأموال داخلياً، فضلاً عن أنّ معدّل العائد على الملكية يعدّ المقياس النهائي والأهم في نظام (Du Pont)، والذي يقوم بتلخيص العديد من النسب المالية في مقياس واحد، هو العائد على الملكية، وبالتالي فإنّ هذا المقياس يعكس الكفاءة التشغيلية للبنك، وكفاءة استخدام الأصول، والرفع المالي.

وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة بهدف معرفة محدّدات أداء المصارف الإسلامية والتقليدية، باستخدام مقياس العائد على الملكية (ROE)، وذلك بالتطبيق على عيّنة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2001 – 2014).

أهمية الدراسة:

تؤثّر المصارف الإسلامية والتقليدية بشكل كبير في مسار الاقتصاد الوطني، وذلك لدورها المهم في مجالات استثمارية عديدة، وبالتالي فإنّ استمراريّتها وتطويرها هي مصلحة اقتصادية وطنية، فأيّ خلل فيها لا يؤثر في حركة الاقتصاد فقط، بل وفي العاملين، والموظفين، والمستفيدين من خدمات تلك المصارف.

تستمدّ هذه الدراسة أهميّتها من أهمية موضوع أداء المصارف، بوصفه من المواضيع التي تلقى اهتمام الكثير من الباحثين بسبب تأثيره على المصارف. فالمصارف الإسلامية والتقليدية تمثل جوهر الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبالتالي فإنّ تبصير المديرين بأدائهم، يجب أن يُنظر إليه على أنّه من أهمّ الأمور التي يجب على الملاك والمساهمين أن يدركوها.

وتتمثّل أهمية الدراسة في محاولتها التّعرف إلى الفروقات بين محدّدات الأداء للمصارف الإسلامية والتقليدية، وذلك باستخدام بعض المتغيّرات وتشمل: (نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية، نسبة التسهيلات الائتمانية، الحجم، معدّل الحصّة السوقية، معدّل التّضخّم) من ناحية، ومقياس أثرها في الأداء المالي، باستخدام مقياس العائد على الملكية للمصارف التقليدية والإسلامية من ناحية أخرى.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أصبح من الضروري معرفة محدّدات الأداء، وتوضيح عملها في المصارف التقليدية والإسلامية الأردنية، والكشف عن ماهية هذا العمل فيما إذا كان نتاج تركز وهيمنة، أو نتاجاً لاختلاف الأنشطة التمويلية والاستثمارية السائدة.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي، هل يُتوقع أن تختلف محدّدات أداء المصارف الإسلامية عن التقليدية باعتماد مقياس العائد على الملكية (ROE)، كمقياس يحدّد أداء هذه المصارف؟ وهل هنالك فروق مهمة في محدّدات الأداء بين المصارف الإسلامية والتقليدية؟

$LOAN_{i,t}$ هي نسبة التسهيلات الائتمانية.

$LTA_{i,t}$ هو اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول.

$MS_{i,t}$ هي الحصّة السّوقية للمصرف.

INF هو معدل التضخم السنوي، وهو متغير خارجي يتعلّق بالاقتصاد الكلي، ويؤثر على أداء المصارف.

تعريف متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير التابع:

بالرغم من وجود عددٍ من المقاييس التي تُستخدم في التعرف إلى أداء المصارف الإسلامية والتقليدية، إلّا أنّ أكثر المقاييس استخداماً في الأدبيات السابقة، هو معدل العائد على الملكية (19). وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على هذا المتغير؛ لقياس أداء المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية، ورصد ربحيتها.

- معدل العائد على الملكية (ROE): وهو عبارة عن نسبة صافي ربح المصرف بعد الضرائب، إلى إجمالي الملكية، ويقاس هذا المتغير مدى قدرة إدارة المصرف على تحقيق الربحية، التي تتلاءم مع حجم ملكية المصرف، ممّا يجعله مقياساً للكفاءة الإدارية والمالية. ويعدّ معدل العائد على الملكية من أهم مقاييس الأداء والربحية؛ لأنه مقياس كلي يعكس الأنشطة التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية للمصرف.⁽¹⁰⁾

ثانياً: المتغيرات المستقلة: محدّدات أداء المصارف:

تتضمّن محدّدات أداء المصارف على مجموعة من المتغيرات، أو العوامل، أو المؤشرات، التي يتوقع أن يكون لها أثر كبير على أدائها، وتتضمّن هذه المتغيرات على:

1. نسبة السيولة (Liquidity) أو (LIQ): تقيس هذه

النسبة قدرة المصرف على تسديد التزاماته، والوفاء

بإلتزاماته النقدية. وسيتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة الأصول السائلة على الودائع. حيث تُعرّف الأصول السائلة بأنها الاستثمارات قصيرة الأجل، مضافاً إليها النقد في الصندوق وفي البنوك الأخرى. وكلّما ارتفعت نسبة السيولة، تحسّنت قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته، وبالتالي ارتفاع سيولته، ولكن بما أنّ الأصول السائلة عادةً ما تقتزن بعوائد منخفضة، فمن المتوقع أن يكون تأثير هذه النسبة سلبياً على الأرباح. وقد استخدم هذا المتغير في العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Abu Loghod, 2009)⁽¹¹⁾.

2. نسبة الملاءة المالية (Financial Strength) أو (FS): ويعبر

هذا المتغير عن قدرة المصرف على تحمّل الديون الهالكة، والمعدومة، ومشاكل تعثر الديون الأخرى. وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة مخصّصات التسهيلات الائتمانية، على إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية للمصرف. ويتوقع أن تكون العلاقة سلبية بين هذا المتغير، وبين مؤشرات

نظراً لعدم وجود بنوك إسلامية أخرى خلال فترة الدراسة. أمّا عينة البنوك التقليدية، فقد تمّ اختيار البنوك متوسطة الحجم، بعد استبعاد البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة؛ لتكون قريبة من حيث الحجم مع البنوك الإسلامية. إضافة لما سبق، فقد تمّ تحديد المعايير التالية، والتي تتوفّر في بنوك العينة بشكل عام:

1- توفّر جميع البيانات اللازمة لاختبار المتغيرات طيلة سنوات الدراسة.

2- لم تخضع لعمليات اندماج أو استحواذ خلال فترة الدراسة.

3- أن يكون التركز الأكبر لنشاط البنك داخل الأردن، وذلك تجنباً لتأثير الانتشار الجغرافي الواسع للبنك.

أساليب جمع البيانات:

تمّ الاعتماد على البيانات الثانوية، التي تمّ الحصول عليها من خلال البنك المركزي، وجمعية البنوك، والتقارير السنوية عن البنوك الإسلامية والتقليدية للفترة (2001-2014).

وقد تمّ الاستعانة بمجموعة من الكتب، والدوريات، والأبحاث العلمية، ورسائل الماجستير والدكتوراة، التي تناولت موضوع الدراسة في تغطية الإطار النظري لموضوع الدراسة.

نماذج الدراسة:

تمّ الاعتماد على المنهجية المتبعة في الأدبيات السابقة بما فيها

$$ROE_{i,t} = \alpha + \beta_1 LIQ_{i,t} + \beta_2 FS_{i,t} + \beta_3 LOAN_{i,t} + \beta_4 LTA_{i,t} + \beta_5 MS_{i,t} + \beta_6 INF + e$$

دراسة (Haron, 2004)⁽¹⁶⁾، و (Pratomo and Ismail, 2006)⁽²²⁾، و (Saleh and Zeitun, 2006)⁽²⁵⁾، و (Ghazali, 2008)⁽¹⁵⁾، والتي قامت بتطوير نماذج تربط مقاييس الأداء، بمجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصرف. وقد تمّ في هذه الدراسة، إدخال بعض التعديلات على المتغيرات المختارة؛ لتفسير محدّدات الأداء للمصارف الأردنية، الإسلامية منها والتقليدية؛ لتتلاءم بذلك مع أهداف الدراسة. وبناءً على ما سبق، يمكننا صياغة النموذج التالي لهذه الدراسة، بحيث يختبر أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع الأول، وهو معدل العائد على الملكية (ROE)، وذلك كما يلي:

حيث إنّ:

ROE هو معدل العائد على الملكية

$LIQ_{i,t}$ هي نسبة السيولة.

$FS_{i,t}$ هي نسبة الملاءة المالية.

$EQUITY_{i,t}$ هي نسبة الملكية.

وتهدف هذه الإحصائيات إلى إعطاء فكرة عن بيانات الدراسة ومتغيّراتها، ووصف الخصائص الرئيسيّة لها، من حيث التركيز، أو التشتت، بالإضافة إلى شكل التوزيع.

أمّا تحليل الانحدار، فسيتمّ من خلال تحليل الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وذلك بالاعتماد على الحزمة الإحصائية (EViews 5.0). وتكمن فائدة هذا الأسلوب، في أنّه يناسب البيانات التي تتخذ شكل السلسلة الزمنية لعدّة شركات.

وفي تحليل الانحدار المشترك، تمّ استخدام تقنية (White's heteroskedasticity-consistent standard errors and covariance, 1980)؛ وذلك بهدف التخلّص من مشكلة عدم تجانس التباين، والتي قد تتضمنها البيانات، حيث إنّ تجانس التباين، هو أحد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تحليل الانحدار. كذلك هناك افتراض آخر مهمّ للانحدار، وهو عدم وجود ارتباط متسلسل بين قيم المتغيّر التابع (Autocorrelation)، وهذا أيضًا يتمّ تصحيحه تلقائيًا؛ لأنّ التحليل يستند على البواقي، وليس على القيم الفعلية للمتغيّرات.

وأخيرًا فإنّ افتراض عدم وجود تعددية خطية بين المتغيّرات، يعدّ أمرًا تلقائيًا؛ لأنّ التحليل كما ذكرنا سابقًا يستند على البواقي، وليس على القيم الفعلية للمتغيّرات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (العقول 1997) (8)، الموسومة بـ "قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للفترة (1980-1994)". وقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للفترة (1980-1994)، حيث قيّمت الجانب الاقتصادي لتجربة المصارف الإسلامية؛ من خلال بناء أنموذج لقياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مستخدمًا مجموعة من المؤشرات المالية، معتمدًا منهجًا تحليليًا استقرائيًا، وذلك باستخدام البيانات، والنشر الصادرة عن البنك الإسلامي الأردني للفترة (1980-1994)، وقامت الدراسة على فرضية مؤداها، أنّ المؤشرات المالية مقياس علمي وعملي لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وأظهرت النتائج صحّة هذه الفرضية. وهذا يتطابق مع دراسة السّعادة بعنوان: "أثر الاندماج على أداء شركات التأمين الأردنية"، حيث أشار إلى أنّ نسب الربحية تقيس قدرة المنشأة على توليد الأرباح من الإيرادات؛ لكي تحقّق عائداً مجزياً للأموال المستثمرة. أمّا نسب النشاط، فإنّها تقيس قدرة المنشأة على إدارة أصولها بكفاءة وفاعلية؛ من أجل توريد المزيد من الإيرادات والأرباح، أمّا نسب السوق فهي تقيس جاذبية أسهم المنشأة لدى المستثمرين في السوق.

2- دراسة (الحراشة، 1999) (5)، بعنوان "تقييم كفاءة البنك الإسلامي الأردني مع البنك العربي المحدود: دراسة تحليلية مقارنة"

الربحية؛ لأنّ اقتطاع المخصّصات من دخل المصرف سيقلل صافي الربح له.

3. نسبة التسهيلات الائتمانية إلى معدّل الأصول (LOANS): هي عبارة عن نسبة القروض الممنوحة من قبل المصرف، إلى معدّل إجمالي الأصول في المصارف التقليدية، أمّا في المصارف الإسلامية، فهي عبارة عن نسبة التّموليات المقدّمة من المصرف الإسلامي إلى معدّل إجمالي الأصول. وتعدّ القروض المصدر الأساسي للدخل في المصارف التقليدية، ويقابلها التّموليات في المصارف الإسلامية، وبالتالي يتوقّع أن تؤثر بشكل إيجابي على الربحية (14).

4. حجم الأصول (Log Total Assets) (LTA): هو عبارة عن اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول المصرف، وقد تمّ اعتماد هذا المتغيّر كمقياس لحجم المصرف، ومن هنا يتّضح أنّ نسبة التسهيلات الائتمانية للمصارف بالنظر إلى معدّل الأصول (LOANS): هي عبارة عن نسبة القروض الممنوحة من قبل المصرف، إلى معدّل إجمالي الأصول في المصارف التقليدية، أمّا في المصارف الإسلامية، فهي عبارة عن نسبة التّموليات المقدّمة من المصرف الإسلامي إلى معدّل إجمالي الأصول. وتعدّ القروض المصدر الأساسي للدخل، ذلك أنّها عادةً ما تستغلّ حجمها الكبير في تحقيق وفرة في التكاليف؛ مما يعزّز ربحية تلك المصارف (11).

5. الحصة السّوقية (Market Share) أو (MS): هي عبارة عن نسبة أصول، أو ودائع، أو تسهيلات المصارف الإسلامية والتقليدية، خلال سنة معيّنة، إلى مجموع أصول، أو ودائع، أو تسهيلات جميع المصارف خلال السنة نفسها (14). ويتوقّع أن يكون لأثر الحصة السّوقية على الربحية، أثر إيجابي؛ حيث إنّ كلما ارتفعت الحصة السّوقية للمصرف، استطاع بالمقابل أن يفرض أسعارًا غير تنافسية، الأمر الذي سيؤدّي إلى ارتفاع أرباحه (20).

6. التّضخّم: هو عبارة عن نسبة التّغير السنوي لمؤشّر أسعار المستهلكين. ومن المفترض أن يؤدّي ارتفاع معدّل التّضخّم، إلى زيادة أسعار الفوائد والعوائد على القروض والتّموليات الممنوحة، وبالتالي زيادة ربحية المصرف. إلّا أنّ التّضخّم عندما يكون مفاجئًا وغير متوقّع، سيؤثر سلبًا على الربحية (14)، وقد تمّ إدخال هذا المتغيّر ضمن المعادلة، نظرًا لما أكّدته العديد من الدراسات حول تأثير التّضخّم على ربحية المصارف.

الأساليب الإحصائية:

ستستخدم هذه الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية، والتي تتضمن الإحصائيات الوصفية، وتحليل الانحدار. وتتضمّن الإحصائيات الوصفية الوسط الحسابي للملاحظات، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة، والمدى، والانحراف المعياري، إضافة لإحصائية (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي للمتغيّرات.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية، بالأداء المالي للمصارف التقليدية في دول منطقة الخليج العربي، التي تتميز بأنظمة مصرفية ثنائية، تشمل المصارف التقليدية، والمصارف الإسلامية، وركزت الدراسة على مؤشرات الربحية، والسيولة، والهيكلية لكلا النوعين من المصارف خلال الفترة (2000 - 2005). وقد أظهرت نتائج تحليل الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بين ربحية المصارف التقليدية وربحية المصارف الإسلامية، بينما أكدت نتائج الدراسة أن مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، أقل من نظيراتها التقليدية، وفيما يتعلق بهيكل رأس المال، فقد توصلت نتائج الدراسة بأن المصارف التقليدية تعتمد على الديون الخارجية أكثر من المصارف الإسلامية. وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد اختلاف إحصائي معنوي لمعدل العائد الداخلي، بين كلا النوعين من المصارف، الأمر الذي يشير إلى أن العائد الداخلي يعتمد على نمط الإدارة والأداء العام للمصرف، ولا يعود لنوع المصرف.

كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة باستخدام أنموذج للدراسة؛ بهدف فحص المقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية، ثم تحديد العوامل المؤثرة على أدائها.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الأداء المالي وأهميته:

يُعرف الأداء المالي بأنه وصفٌ آني لوضع المؤسسة، وتحديد اتجاه استخداماتها، ويتبين ذلك من خلال دراسة المبيعات، والإيرادات، والموجودات، والمطلوبات، وصافي الثروة، كما أن الأداء المالي يبين هيكل التمويل، وأثره على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة وفاعليتها، ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في الآتي:⁽⁶⁾

1. معرفة طبيعة نشاط المؤسسة ومتابعتها.
 2. معرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة ومتابعتها.
 3. توجيه عملية تحليل البيانات المالية ومقارنتها وتقييمها.
 4. المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.
- ويعتمد الأداء المالي على عملية التحليل المالي، الذي ينصب على القوائم المالية وملحقاتها، المعدة من قبل الوحدة الاقتصادية، فالتحليل المالي هو عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية (مصادر تاريخية)، وقائمة الدخل، وغيرها من القوائم؛ عن طريق دراستها بصورة مستقبضة، وتفسيرها، وتحليلها وفق أساليب إحصائية رياضية؛ بهدف الوصول إلى كفاءة الإدارة المالية، والوصول إلى كيفية استثمار الأموال، وتأمين المعلومات اللازمة لعلاج المشاكل، وتذليل الصعوبات التي تواجهها المؤسسة؛ للوصول إلى تحقيق الأهداف بكفاءة.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة البنك الإسلامي الأردني، بالمقارنة مع البنك العربي المحدود، حيث تكونت عينة الدراسة من هذين المصرفين، وتمت المقارنة بينهما من حيث الأداء المالي بينهما للفترة (1985-1997)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي المحدود يتعرضان لمخاطر السيولة ورأس المال، وتعرض المصارف الإسلامية إلى مخاطر عدم التسديد، ولكن بشكل لا يؤثر في الأرباح. أما الفاعلية الإدارية وتأثيرها في ربحية البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي المحدود، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، بين فاعلية الأداء والربحية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أهمية كفاءة التشغيل، كمتغير مؤثر في الأرباح لدى البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي.

3-دراسة (SamadandHassan,BIMB 2000)⁽²⁴⁾،

بعنوان "تقييم محددات الأداء لأحد البنوك الإسلامية في ماليزيا"، إذ هدفت الدراسة لاختبار محددات الأداء الداخلية وتقييمها، لأحد المصارف الإسلامية في ماليزيا (BIMB)، خلال الفترة من 1984 إلى 1997، وذلك بالمقارنة مع أداء ثمانية مصارف تقليدية. وتتمثل مقاييس الأداء التي استخدمت في الربحية، والسيولة، والمخاطرة، والقدرة على سداد الالتزامات، وقد تمّ قياس مقاييس الأداء السابقة من خلال النسب المالية، وباستخدام اختبارات (T-test) و (F-test). وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف الإسلامي كان أكثر سيولة، وأقل مخاطرة، وأكثر قدرة على الإيفاء بالتزاماته من المصارف التقليدية الثمانية. أما مقاييس الربحية، فلم يظهر أي اختلاف في ربحية المصرف الإسلامي والمصارف التقليدية.

4-دراسة (Pratomo and Ismail, 2006)⁽²²⁾، بعنوان

العلاقة بين أداء البنوك الإسلامية، وبين هيكل رأس المال. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين أداء المصارف الإسلامية، وبين هيكل رأس المال، وتضمنت عينة الدراسة خمسة عشر مصرفاً إسلامياً ماليزياً خلال الفترة (1997 - 2004). واعتمدت الدراسة على منهجية (Berger and di Patti, 2002)، والتي تربط ربحية المصرف، بعدد من المتغيرات المستقلة، بما فيها نسبة الملكية، وحجم المصرف، ونسبة القروض، ونسبة الاستثمارات المالية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن انخفاض نسبة الملكية، أو ارتفاع نسبة المديونية للمصرف، عادة ما تترافق مع ارتفاع الربحية. كذلك توصلت نتائج الدراسة إلى أن حجم المصرف له أثر سلبي على الربحية.

5-دراسة (Abu Loghod, 2009)⁽¹¹⁾، بعنوان الخلفية

التاريخية لنمو المصارف الإسلامية وأهم التطورات التي شهدتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

دور النّسب الماليّة في بيان الأداء المالي:

إن الغرض الأساسي من النّسب الماليّة هو تقييم أداء المنشأة، وتحليل مركزها المالي، وكذلك لعمل مقارنة لأداء المنشأة مع منشأة أخرى من القطاع نفسه، أو مقارنة أداء المنشأة نفسها لفترة بالنظر إلى فترة أخرى، وكذلك لبيان اتجاه نموّ أداء المنشأة. فاستخدام هذه النّسب، يعكس بوضوح مدى النّجاح الذي حققته المنشأة في مدّة زمنية معيّنة. ويعتمد الاستخدام الأمثل للنّسب الماليّة على التنبؤ بمستقبل المنشأة. ومن أهم هذه النّسب والمؤشّرات⁽³⁾:

1. نسب السيولة Liquidity Ratios: يستخدم لقياس قدرة المنشأة على الإيفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وهذا يعتمد على موجوداتها النقديّة، أو موجوداتها القابلة للتحويل بسهولة إلى سيولة نقدية. ومن أهمّ نسب السيولة: نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة.

2. نسب النّشاط وإدارة الأصول Activating or assets management Ratios: وهي تقيس كفاءة الإدارة في تقليب الأصول وتحويلها إلى مبيعات، ومن أهمّ مؤشّراتها: دوران المخزون، دوران الموجودات الثابتة، دوران رأس المال.

3. نسب الرافعة أو إدارة المديونيّة Leverage or Debt management Ratios: وتبيّن درجة تمويل المؤسسة من خلال الديون، وتقيس قدرة المؤسسة على تعظيم العوائد عن طريق المديونية، بدلاً من استخدام الملكية، ومن أهمّ نسب الرافعة: التغطية، ورأس المال العامل.

4. نسب الرّبحيّة Profitability Ratios: وتقيس كفاءة المؤسسة وفعاليتها في توليد الأرباح، ومن أهمّ هذه النّسب هامش الرّبح الصّافي من المبيعات، والعائد على الاستثمار، والعائد على حقّ الملكية⁽³⁾.

5. نسبة التّقييم السوقيّة Market valuations Ratios: وتقيس القيمة السوقيّة للأسهم، حيث ترتبط أهمية الأسهم بالإيرادات، وبالقيمة الدفترية، مثل: قياس القيمة السوقيّة للسهم بالنظر إلى القيمة الدفترية⁽³⁾.

6. نسب النّمو Growth Ratios: وتقيس مدى النّمو في المنشأة في إطار نموّ الدّخل القومي، أو الناتج القومي الإجمالي، أو نموّ القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة، وكذلك تقيس نموّ الأرباح للسهم العادي الواحد⁽³⁾.

تقييم الأداء في المصارف الإسلامية:

نظراً للمنافسة الشديدة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛ فإنّ هذه المصارف بنوعها تتعرض لضغوط كبيرة من قبل المتعاملين معها، والمستثمرين فيها؛ وذلك لرغبتهم في تحقيق عوائد ملموسة وجيدة على الأموال المستثمرة، فضلاً عن وجود تحدّيات كبرى تتمثّل في القدرة على جذب المدّخرات والودائع، وهذا ما تعانيه المصارف الإسلامية بنحو أكبر من غيرها؛ فمن السهل للمصارف التقليدية اللجوء

إلى أسواق المال قصيرة الأجل كمصادر لأموالها، بينما لا تستطيع المصارف الإسلامية اللجوء إلى مثل هذه الأسواق؛ لحرمة التّعاملات الربويّة فيها.

إنّ التحليل الماليّ المستند على البيانات الماليّة، يساعد في الكشف عن مصادر القوّة والضعف في العمليّات التشغيليّة؛ فتحليل الموقف الماليّ للمصرف الإسلاميّ يمكن إدارة المصرف من تقييم أدائها، مقارنة بما تسعى إلى تحقيقه في المستقبل، فضلاً عن أنّ تحليل البيانات الماليّة للمصرف، يساعد في تقدير تأثير العوامل الخارجيّة على ظروف المصرف الحاليّة، واتّجاهاته المستقبلية. والأداء المصرفي الإسلاميّ يركّز على تحليل البيانات الماليّة، والتي تتضمّن ثلاث أدوات تحليلية أساسية هي:

1. التحليل العموديّ للمقارنة مع المصارف الأخرى، وتشمل إعداد القوائم الماليّة.

2. التحليل الأفقيّ لمقارنة مراحل البيانات الزمنية. ويشمل إعداد قوائم الاتّجاهات الزمنية.

3. النّسب الماليّة: وهي مجموعة العلاقات بين عناصر البيانات الماليّة⁽⁴⁾.

وتصنّف المعايير والمؤشّرات التي يستند عليها تقييم الأداء المصرفي إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المعايير والمؤشّرات التي تستند على كفاءة الإنجاز، والطريقة المثبّعة في تنفيذ توجيهات الإدارة؛ للوصول إلى أفضل الخدمات المصرفيّة، التي تحقّق أهدافها من خلال التّركيز على سلوكيّة العاملين، وأسلوب التّعامل مع العملاء للمصرف، ومعرفة رضائهم وولائهم، ومن أهمّ هذه المعايير والمؤشّرات:

- حسن استقبال العملاء والتّصرّف اللائق معهم.
- سرعة الخدمة المقدّمة إلى الزبائن، وعلوّ جودتها.
- مدى وفاء العملاء إلى المصرف، واستقرار العاملين فيه، وارتباطهم به.

والمصرف الإسلاميّ يختلف من حيث إستراتيجيته، وأنشطته، ومنطقاته، وكذلك من حيث التّقييم لأدائه، فله مؤشّرات كميّة وغير كميّة، تعكس طبيعة المصرف الإسلاميّ⁽⁷⁾: والمؤشّرات غير الكميّة تعتمد على:

أ. الالتزام بالمعاملات الماليّة التي أحلّها الشرع، فهو يقوم بعمليّات مصرفيّة لا تستند على الفوائد المحرّمة.

ب. الالتزام بعدم تمويل المشروعات التي تتعامل بالسلع، والخدمات المحرّمة.

وتتسم هذه المعايير والمؤشّرات بأنّ لها دوراً مباشراً، وأنّزاً بالغاً على معايير المجموعة الثّانية، وهي المعايير الرّقميّة للنّاتج المتحقّقة من ممارسة الوظائف المصرفيّة، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف المصرف عن طريق:

أ. الالتزام بعدم تمويل المشروعات التي تتعامل بالسلع والخدمات المحرّمة.

إحصائيات تلخيصية للمتغيرات الخاصة بالمصارف التقليدية والإسلامية الأردنية: يبين الجدول (1) أهم المؤشرات والإحصائيات التلخيصية الخاصة بالمصارف التقليدية والإسلامية مجتمعة.

جدول 1: إحصائيات تلخيصية للمتغيرات الخاصة بالمصارف التقليدية والإسلامية

مجتمعة

اختبار Jarque -Bera	الاحتراف المعياري	المدى	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	التباين	اختبار
							القيمة Prob
0.07 85	4.6827 70	0.00 16	0.01 12	0.00 4	0.082 0	العائد على الملكية ROE	
0.00 00	60.998 2	0.71 35	3.42 19	3.56 70	0.13 81	نسبة السيولة LIQ	
0.00 00	230.53 69	0.01 05	0.05 48	0.05 76	0.00 18	نسبة الملاءة FS	
0.00 00	22.996 4	0.12 52	0.73 95	0.86 84	0.13 09	نسبة القروض LOANS	
0.49 80	1.4334 05	0.39 40	1.68 02	9.88 02	8.21 61	حجم المصرف TA	
0.05 09	5.9670 58	0.05 83	0.17 80	0.19 49	0.08 22	الحصة السوقية MS	
0.00 00	48.621 5	0.03 58	0.14 63	0.13 97	0.00 66	معدل التضخم INF	
0.00 91	9.5555 00	0.50 00	1.00 00	1.00 00	0.50 00	نوع المصرف UM	

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- بلغ متوسط معدل العائد على الملكية في المصارف الأردنية (التقليدية والإسلامية) التي دخلت عينة الدراسة 8.2%، وتراوحَت القيمة من -0.4% إلى 11.2%، وهذا يجعل المدى حوالي 7.2%، والانحراف المعياري 7%. ويُعدَّ التشتت مرتفعاً نسبياً بين مصارف العينة، الأمر الذي يعكس وجود اختلافات كبيرة بين معدل العائد على الملكية في مصارف العينة، وبالتالي وجود اختلاف في أدائها. ويبين اختبار Jarque-Bera بأنَّ هذا المتغير يعدَّ موزعاً توزيعاً طبيعياً.

إنَّ هذه المعايير والمؤشرات توضح لنا رقمياً ما تمَّ تحقيقه، نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقيق الأهداف، ومن أهمها⁽²⁾:

- نسب الربحية للمصرف الإسلامي: وهي تقيس مدى فاعلية المصرف في توليد الأرباح، وتكمن أهمية هذه النسب كونها مصدر جذب للعملاء والمساهمين، وتقسّم هذه النسب قسمين هما:

1. العائد على الأصول (ROA): وتقيس معدل العائد على مختلف أصول المصرف وموجوداته، وتُحسب وفق المعادلة التالية⁽²⁾:
صافي الدخل

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{صافي الدخل}}$$

2. العائد على حقوق الملكية (ROE): وتقيس هذه النسبة معدل العائد على حقوق الملكية، وتُحسب وفق المعادلة التالية⁽³⁾:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي حقوق الملكية}}$$

ويمكن تحليل ربحية المصرف الإسلامي عن طريق محدّدات هذه الربحية، وذلك باستخدام تحليل دويونت (Dupont analysis)، حيث إنَّ العائد على الأصول، هو: حاصل ضرب هامش صافي الربح في معدل استغلال الأصول، والعائد على الملكية، فهو حاصل ضرب العائد على الأصول في مضاعف حقوق الملكية.

فالعائد على الأصول = هامش صافي الربح X معدل استغلال الأصول⁽³⁾:

$$\begin{aligned} \text{صافي الدخل} &= \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي الدخل}} \\ \text{صافي الدخل} &= \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي الدخل}} \\ \text{صافي الدخل} &= \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي الدخل}} \end{aligned}$$

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

يهدف هذا الجزء لمعرفة الفروق بين محدّدات أداء المصارف التقليدية، والمصارف الإسلامية خلال الفترة (2001-2014)، وذلك بالاعتماد على بيانات المصارف الأربعة مجتمعة. وقد تمَّ استخدام متغير إضافي هو متغير وهمي (DUM)، ويمثّل نوع المصرف، بحيث يتخذ القيمة صفر في حال كان المصرف تقليدياً، ويتخذ القيمة 1 في حال كان المصرف إسلامياً، وذلك لاستكشاف أية فروق بين أداء المصارف التقليدية، والمصارف الإسلامية، مرتبطة بالمتغيرات المستقلة المختارة.

إجراء تحليل الانحدار للمتغيّر التابع ROE، ومعرفة العوامل الأكثر تأثيراً عليه.

اختبار العوامل المؤثرة على معدّل العائد على المُلْكِيَّة للمصارف الأردنية (ROE):

يبين الجدول (2) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العوامل المؤثرة على معدّل العائد، على الملكية للمصارف الأردنية التقليدية والإسلامية.

جدول 2: تحليل الانحدار للمصارف الأردنية مع معدّل العائد على الأصول ROE

المتغير	المعامل	t-Statistic	الأهمية Prob.
المقطع الثابت	-0.2600	-4.9830	0.0000
نسبة السيولة LIQ	-0.0988	-2.18857	0.0291
نسبة الملاءة المالية FS	-0.0158	-0.3215	0.7340
نسبة القروض LOANS	0.1240	2.4166	0.0247
حجم الأصول LTA	0.0285	4.8490	0.0000
الحصة السوقية MS	-0.0899	-3.8426	0.0003
معدل التضخم INF	0.0470	4.9850	0.0000
نوع المصرف DUM	0.0056	3.4236	0.0012
إحصائيات الانحدار			
Fgf			
القوة التفسيرية R ²	0.762860		
القوة التفسيرية المعدلة Adj. R ²	0.720400		
إحصائية Durbin-Watson	1.896025		
إحصائية F	17.43848		
أهمية FProb. (F)	0.000000		

ومن الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- كان لنسبة السيولة أثر سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، على معدّل العائد على الملكية، أي أنّ ارتفاع نسبة السيولة لدى المصارف الأردنية يؤدّي إلى تخفيض معدّل العائد على الملكية. وهذه النتيجة منطقية، تتوافق مع النظريّة الماليّة، ومع الدراسات السابقة مثل دراسة⁽¹⁰⁾.

- لم يكن لنسبة الملاءة الماليّة أيّ أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، على معدّل العائد على الملكية، ويعود ذلك لانخفاض نسبة المخصّصات التي اقتطعتها المصارف خلال فترة الدراسة، والتي بلغت 1,1%، ممّا جعل أثرها على معدّل العائد على الملكية ضعيفاً جداً. وقد يكون انخفاض نسبة الملاءة الماليّة ناتجاً عن التحوّط الجيد للمصارف عند تقديم القروض والتمويلات للأفراد والشركات.

- بلغ متوسط نسبة السيولة لدى المصارف الأردنية حوالي 92.08% من ودائعها، والتي تعدّ مرتفعة جداً بفعل ارتفاع نسبة السيولة في المصارف الإسلامية. وقد تراوحت نسبة السيولة من 13.8% إلى 365%، وبانحراف معياريّ بلغ 71%، ممّا يدلّ على وجود اختلاف كبير بين سيولة المصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية، وتباين نسبة السيولة خلال فترة الدراسة.

- كان متوسط نسبة الملاءة الماليّة لمصارف العينة التقليدية والإسلامية حوالي 1.5%، وهي نسبة متدنية جداً عند مقارنتها بنسبة الديون غير العاملة. وقد تراوحت نسبة الملاءة من 0.10% إلى 5.8%، وبانحراف معياريّ 1.1%، ممّا يعكس وجود تفاوت في نسبة الملاءة لدى مصارف العينة، واختلافها من سنة لأخرى.

- بلغ متوسط نسبة القروض، والتمويلات الممنوحة من مصارف العينة حوالي 42.5%، وتراوحت النسبة من 13% إلى 86.8%، وبانحراف معياريّ 12.5%، ممّا يشير لوجود تباين في نسبة القروض والتمويلات التي تمنحها المصارف الأردنية، وعلى مدى سنوات الدراسة.

- بلغ متوسط حجم مصارف العينة حوالي 9.25 لوغاريتماً طبيعياً، وقد تراوح الحجم من 8.2 إلى 9.88 لوغاريتماً، وبانحراف معياريّ 0.39 لوغاريتماً، وهذا يعكس وجود اختلافات بين أحجام مصارف العينة خلال فترة الدراسة.

- بلغ متوسط الحصة السوقية لكلّ مصرف من مصارف العينة 8.4%، ممّا يعني أنّ المصارف الأربعة تملك ثلث السوق المصرفي الأردني. وقد تراوحت الحصة السوقية 1.5% إلى 19.8%، وبانحراف معياريّ 5.5%؛ ممّا يعكس وجود تنبذ كبير في حصص مصارف العينة عبر الزمن، ومن مصرف لآخر، وذلك نتيجة تغيّر الأوضاع التنافسية في السوق.

- بلغ معدّل التضخّم في الأردنّ خلال فترة الدراسة 3.7%، وتراوح المعدل من -0.7% إلى 14%، وبانحراف معياريّ 3.5%؛ ممّا يدلّ على عدم استقرار معدّلات التضخّم خلال فترة الدراسة.

- بلغ متوسط المتغيّر الوهمي الذي يمثّل نوع المصرف DUM 50%؛ ممّا يعني بأنّ نصف مصارف العينة هي إسلامية، ونصفها الآخر تقليدية، حيث تمّ اعتماد مصرفين إسلاميين، ومصرفين تقليديين.

يهدف هذا الجزء إلى اختبار العوامل المؤثرة في أداء المصارف التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (2001-2014)، وسيتمّ هنا

- بلغت إحصائية Durbin-Watson 1,89، وهي قريبة جداً من القيمة المعيارية 2؛ مما يعني عدم وجود ارتباط متسلسل في قيم معدل العائد على الأصول.

- تشير القيمة الإحصائية F وأهميتها، إلى أن الأتمودج يعدّ جيّداً ومناسباً للتنبؤ بالمتغير التابع، وهو العائد على الملكية من خلال المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

يمكن تلخيص أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الدراسة على النحو التالي:

- بلغ معدل العائد على الملكية للمصارف الأردنية (التقليدية والإسلامية) 8.2%، وكان العائد على الملكية للمصارف التقليدية 0.089%، وهو أعلى من العائد على أصول المصارف الإسلامية والبالغ 0.075%، لكن العائد على الملكية في المصارف الإسلامية كان أكثر ثباتاً واستقراراً من معدل العائد على الملكية في المصارف التقليدية.

- شكّلت نسبة السيولة لدى المصارف الأردنية حوالي 95.4% من ودائعها، وهي نسبة مرتفعة عموماً، وقد بلغت نسبة السيولة 59.8% للمصارف التقليدية، في حين بلغت 128% للمصارف الإسلامية، لكن ارتفاع نسبة السيولة للمصارف الإسلامية، يعود إلى اعتماد المصارف الإسلامية على نوافذ ادخارية أخرى غير الودائع، وهي حسابات الاستثمار المشتركة، والتي تفوق قيمتها قيمة الودائع لدى المصارف الإسلامية، لكن المصارف التقليدية كانت أكثر استقراراً من حيث نسبة السيولة مقارنة بالمصارف الإسلامية.

- كانت نسبة الملاءة المالية للمصارف الأردنية 1.2%، وهي نسبة متدنية جداً عند مقارنتها بنسبة الديون غير العاملة لدى البنوك في الأردن. وقد كانت نسبة الملاءة المالية لدى المصارف التقليدية 1.3%، في حين بلغت 0.94% للمصارف الإسلامية.

- بلغت نسبة القروض الممنوحة من مصارف العينة حوالي 43.5% من أصولها، وقد بلغت النسبة للمصارف التقليدية 42.5%، بينما بلغت للمصارف الإسلامية 45.7%، مما يعكس وجود تحفظ لدى المصارف التقليدية في توظيف أموالها، بنحو أعلى من المصارف الإسلامية.

- كان حجم أصول المصارف الإسلامية أقلّ من حجم أصول المصارف التقليدية، وقد كان التذبذب كبيراً في أحجام المصارف خلال فترة الدراسة.

- كانت الحصّة السوقية للمصارف التقليدية أعلى بحوالي ثلاثة أضعاف، من الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية، والذي يعكس انخفاض التركز للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية. لكن كانت

- لنسبة القروض أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، على معدل العائد على الملكية للمصارف الأردنية: التقليدية والإسلامية، مما يعني أن زيادة نسبة القروض أو التمويلات الممنوحة من قبل المصارف؛ تؤدي إلى زيادة معدل العائد على الملكية. وهذه النتيجة تتفق مع ما وجدته الدراسات السابقة مثل دراسة⁽¹⁰⁾.

- يوجد لحجم المصرف أثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، على معدل العائد على الملكية للمصارف التقليدية والإسلامية الأردنية، أي أن زيادة حجم المصرف تؤدي لزيادة معدل العائد على الملكية، وذلك نتيجة تحقيق المصارف لوفرة في اقتصاديات الحجم، مما يعزز ربحية تلك المصارف، وبالتالي يزيد من معدل العائد على الملكية، وهو ما يتفق مع ما وجدته الدراسات السابقة مثل دراسة⁽¹⁰⁾.

- كان للحصة السوقية أثر سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، على معدل العائد على الملكية، مما يعني أن ارتفاع حصة المصرف من السوق تخفض من ربحيته، وبالتالي من معدل العائد على ملكيته. وقد يكون هذا ناتجاً عن ارتفاع مستويات المنافسة في السوق، حيث إنّ التوسع في الحصة السوقية يستلزم فرض أسعار تنافسية مما يخفض من ربحية المصرف.

- يوجد لمعدل التضخم أثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، على معدل العائد على الملكية، مما يعني أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة معدل العائد على ملكية المصارف الأردنية. وقد تعني هذه النتيجة أن المصارف تأخذ معدلات التضخم بالحسبان، عند تحديد أسعار منتجاتها مما يزيد من عوائدها، وبالتالي يجعل أرباحها أعلى.

- كان لنوع المصرف أثر موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، على معدل العائد على الملكية، وبما أنه تم إعطاء القيمة (صفر) للمصارف التقليدية، والقيمة (واحد) للمصارف الإسلامية، فإنّ هذه النتيجة تعني أن معدل العائد على الملكية يتحسن عند التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، أي أن المصارف الإسلامية أفضل ربحية من المصارف التقليدية في الأردن. وهذا قد يكون ناتجاً عن عدم تأثر أرباح المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية، على العكس من المصارف التقليدية، التي انخفضت أرباحها بشكل واضح خلال سنوات الأزمة الأولى.

- بلغت القوة التفسيرية لمتغيرات الدراسة المستقلة 76%، في حين بلغت القوة التفسيرية المعدلة 72%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسّر حوالي ثلاثة أرباع التغير في معدل العائد على أصول المصارف الأردنية.

- يمكن للمصارف التقليدية تحسين مؤشّرات أدائها؛ من خلال تخفيض نسب سيولتها، وزيادة نسبة القروض الممنوحة، والتوسّع في أحجامها.
- يمكن للمصارف الإسلامية تحسين مؤشّرات أدائها؛ من خلال زيادة رفع نسبة ملكيتها، وزيادة تمويلاتها، وتوسيع أحجامها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- الحراحشة، عادل محمد توفيق، "تقييم كفاءة البنك الإسلامي الأردني: دراسة تحليلية مقارنة (85-97)", رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 1999.
- 3- الحناوي، محمد عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والمصارف التجارية)، الدار الجامعية، ط2، الإسكندرية، مصر (2001).
- 4- الخلايلة، محمود عبد الحليم، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط3، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن (2004).
- 5- العجلوني، محمد محمود، المصارف الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2008).
- 6- العززي، شهاب أحمد، إدارة المصارف الإسلامية، دار النقائس، عمان، الأردن (2012).
- 7- الكبيسي، عبد الرزاق عبد العزيز، "تحليل وتقييم كفاءة الأداء: دراسة ميدانية في الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق (1995).
- 8- محمد علي محمد العقول، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1997.
- 9- الهواري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، 1987.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 10- Tarawneh, M. (2006), "A comparison of financial performance in the banking sector: Some evidence from Omani commercial banks", International Research Journal of Finance and Economics, 3, 101-112
- Abu Lughod, H. (2009) Do Islamic Banks Perform Better than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council

- الحصص السوقية للمصارف الإسلامية أكثر استقراراً من الحصص السوقية للمصارف التقليدية.
- بلغ متوسط معدل التضخم خلال فترة الدراسة حوالي 3.7%، مع عدم استقرار معدلات التضخم في الأردنّ، وتقلّبتها خلال فترة الدراسة. وقد أكدت نتائج تحليل الانحدار ما يلي:
- إنّ لنسبة السيولة أثراً سالباً على مؤشر أداء المصارف الأردنية (ROE).
- إنّ لنسبة القروض وحجم المصرف أثراً موجباً على مؤشر أداء المصارف الأردنية (ROE).
- إنّ لا يوجد لنسبة الملاءة المالية أيّ أثر على مؤشر أداء المصارف الأردنية.
- إنّ للحصة السوقية أثراً سالباً على معدّل العائد على الملكية.
- إنّ لمعدل التضخم أثراً موجباً على معدّل العائد على الملكية.
- إنّ لنوع المصرف أثراً موجباً ومهماً على مؤشر أداء المصارف الأردنية؛ بمعنى أنّ المصارف الإسلامية أفضل أداءً من المصارف التقليدية في الأردنّ.

التوصيات:

- بالاستناد إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها، فإنّ هذه الدراسة توصي بما يلي:
- إنّ نسب السيولة المرتفعة لدى المصارف الأردنية، خاصة الإسلامية، تتطلب وجود إدارة حكيمة للأرصدة السائلة لديها، بما ينعكس إيجاباً على ربحيتها، ومؤشّرات أدائها، كما أنّ نسب توظيف الأموال لدى تلك المصارف تعدّ متحفظة نسبياً. ويمكن للمصارف توظيف الزيادة في أرصدها السائلة من خلال الوصول إلى فئات جديدة، أو زيادة حجم التمويل لبعض الفئات، مثل: الشركات الصغيرة، والمتوسطة، والتمهاتية الصغر، كذلك فإنّ توفير منتجات تمويلية جديدة لقطاع التجزئة، وزيادة المرونة في أسعار الفوائد والعوائد، قد يعطي توظيفاً أفضل لسيولة المصارف.
- إنّ ارتفاع نسبة الديون غير العاملة في الأردنّ، يستوجب أن يكون لدى المصارف مخصّصات كافية لتغطيتها؛ حتى تحافظ على مخاطرتها، وتتجنب أية انكشافات، أو تعرّضات غير متوقّعة.
- من الضروري أن تعمل المصارف الإسلامية على توسيع حصصها السوقية، وزيادة عدد عملائها؛ لتتمكّن من الصمود في وجه منافسيها من المصارف التقليدية. ويمكن أن تقوم المصارف الإسلامية، في هذا الصدد، بتوفير منتجات وحلول مصرفية إسلامية أكثر مرونة، تتناسب العملاء بشكل أكبر، بحيث تكون بديلاً كفواً للخدمات المصرفية التقليدية.

- Molyneuxm, J., and Forbes, W., (1995). -17
"Market Structure and Performance in European
Banking". *Applied Economics*, 27, 155-159.
- Moussu, Christophe and Petit-Romec, Arthur,, -18
(2014).ROE in Banks: Myth and Reality (January 2,
2014).Available
atSSRN: <https://ssrn.com/abstract=2374068>
- Pratomo, W.A. and Ismail, A.G. (2006), -19
"Islamic bank performance and capital structure",
Munich Personal RePEc Archive Paper, No. 6012,
posted 29, University Library of Munich, Germany
- Samad, A. (2004), "Performance of interest- -20
free Islamic banks vis-à-vis interest-based
conventional banks of Bahrain", *IIUM Journal of
Economics and Management*, 12 (2), 1-15.
- Samad A. and Hassan K. (2000), the -21
Performance of Malaysian Islamic Bank during
1984-1997: An Exploratory Study, *International
Journal of Islamic Financial Services* Vol. 1 No.3.
- Saleh, A., and Zeitun, R., (2006) Islamic -22
Banking Performance in the Middle East: A Case
Study of Jordan, University of Wollongong,
Economics Working Paper Series, WP 06-21,
October, 2006.
- النشرات والتقارير:
- جمعيّة البنوك في الأردن، تطوير القطاع المصرفي، 2000 -
2011، عمان - الأردن.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة
2001-2011.
- جمعيّة البنوك في الأردن، تطوّر القطاع المصرفي 2000-2011،
عمان - الأردن.
- countries. API, WPS 1011. Almazari, Ahmed,
(2012). Financial Performance Analysis of the
Jordanian Arab Bank by Using the DuPont
System of Financial Analysis. *International
Journal of Economics and Finance*, Vol. 4, No.
4, pp. 86-94
- Berger and di Patti, (2002),"Capital Structure and
Firm Performance: A New Approach to Testing
Agency Theory and an Application to the Banking
Industry", *Feds Paper*
- BenNaceur S. and Goaied. M.,(2001). "The -11
determinants of the Tunisian deposit
banks'performance". *Applied Financial
Economics*, Vol.11:317-19 Ghazali, M. (2008),
the Bank-Specific and Macroeconomic
Determinants of Islamic Bank Profitability: Some
International Evidence. Submitted to the
Graduate School of Business in partial fulfilment
of the requirements of MBA Degree,University of
Malaya.
- Haron, S. (2004), Determinants of Islamic -12
Bank Profitability. *Global Journal of Finance and
Economics. USA*, Vol 1, No 1, March 2004.
- Hasan, Z. (2004), "Measuring efficiency of -13
Islamic banks: criteria, methods and social
priorities", Munich Personal RePEc Archive
Paper No.2977,
posted 07. -14
- Iqbal, Munawar (2000), "Islamic and -15
Conventional Banking in the 1990s: A
Comparative Study", in *Islamic Banking and
Finance: Current Developments in Theory and
Practice*, Iqbal, M. ed., Leicester, UK: Islamic
Foundation.
- Iqbal, M. and Molyneux, P. (2005), Thirty -16
Years of Islamic Banking: History, Performance
and Prospects, New York: Palgrave Macmillan.